منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

World Health Organization
REGIONAL OFFICE FOR THE Eastern Mediterranean

Organisation mondiale de la Santé
BUREAU RÉGIONAL DE LA Méditerranée orientale

مشروع قـــرار

DRAFT RESOLUTION

اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط
الدورة السبعون
البند 3 (أ) من جدول الأعمال

ش م/ل إ70/ق-X(م)
تشرين الأول/أكتوبر 2023

التصدِّي للأمراض غير السارية في حالات الطوارئ: إطار عمل إقليمي

إن اللجنة الإقليمية،

بعد أن استعرضت الورقة التقنية بشأن التصدِّي للأمراض غير السارية في حالات الطوارئ، التي تتضمن إطار العمل الإقليمي بشأن التصدِّي للأمراض غير السارية في حالات الطوارئ؛[1]

وإذْ تستذكر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/73/2 في عام 2018، والإعلان السياسي المنبثق عن اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الثالث المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها، الذي أكدت فيه الدول الأعضاء من جديد التزامها «بالنهوض بتصميم وتنفيذ السياسات، بما في ذلك ما يتعلق منها بالنظم الصحية والخدمات والهياكل الأساسية الصحية المرنة لعلاج المصابين بالأمراض غير المعدية (غير السارية)، والوقاية من عوامل الخطر المرتبطة بها، ومكافحة هذه العوامل في حالات الطوارئ الإنسانية»؛

وإذْ تستذكر أيضًا المقرر الإجرائي ج ص ع75(11) الذي اتخذته جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعون بشأن متابعة الإعلان السياسي، واعتمد توصيات للمنظمة والدول الأعضاء والشركاء المنفذين كي تتعاون فيما بينها في النهوض بتصميم وتنفيذ السياسات، بما في ذلك ما يتعلق منها بالنظم والخدمات الصحية، والهياكل الأساسية الصحية المرنة لعلاج المصابين بالأمراض غير السارية، والوقاية من عوامل الخطر المرتبطة بها، ومكافحة هذه العوامل في حالات الطوارئ الإنسانية؛

وإذْ تشير إلى النسخة المُحدَّثة من خطة العمل العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها 2013-2030، التي تتضمن إجراءات تتعلق بالأمراض غير السارية في الأوضاع الإنسانية؛

وإذْ تستذكر قرار اللجنة الإقليمية ش م/ل إ68/ق-2 بشأن تسريع وتيرة التأهُّب والاستجابة لحالات الطوارئ- خطة عمل، الذي يتضمن توصيات للدول الأعضاء والمدير الإقليمي من أجل إدماج التأهب للطوارئ الصحية في عملية تعزيز النظم الصحية، لتحقيق الهدفين المتمثلين في الأمن الصحي والتغطية الصحية الشاملة؛

---

[1] ش م/ل إ3/70 – تنقيح 1.

وإذْ تضع في اعتبارها أن الاجتماع الرفيع المستوى الرابع للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها سوف يُعقَد في عام 2025؛

وإذْ يساورها قلق بالغ أن الأمراض غير السارية هي السبب الرئيسي للوفاة في إقليم شرق المتوسط، إذ تتسبب في 66.5% من جميع الوفيات سنويًّا، وإذْ تلاحظ أن الأمراض غير السارية هي السبب في رُبع الوفيات المبكرة في الإقليم؛

وإذْ تدرك الوضع المُعقَّد والمحفوف بالتحديات في الإقليم بسبب النزاعات، والقلاقل الاجتماعية، والأحداث المرتبطة بالمناخ، وعدم الاستقرار السياسي، والقيود الاقتصادية، وما يترتب عليها من اضطراب في النظم الصحية، والهجرة البشرية، والنزوح القسري؛

وإذْ تشير إلى أن إقليم شرق المتوسط يتسم بالتنوع الشديد، ويتعرض لحالات طوارئ ناجمة عن أخطار شتى، منها النزاعات والهشاشة السياسية والكوارث الطبيعية، ويعيش به 38% من جميع المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية في العالم؛

وإذْ تلاحظ أيضًا أن ما يقرب من نصف جميع بلدان الإقليم وأراضيه تدخل في عداد البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات والمعرضة للخطر، وأن ثمانية بلدان تواجه حاليًّا حالات طوارئ من الدرجة الثالثة؛

وإذْ تُسلِّم بأن عنصر الصحة في الاستجابات الإنسانية لحالات الطوارئ لطالما ركَّز على التدبير العلاجي للأمراض السارية والإصابات؛

وإذْ تضع في اعتبارها أن القدرات والموارد اللازمة لتشخيص الإصابة بالأمراض غير السارية وتقديم خدماتها لا تكفي بالفعل في أغلب الأوقات في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في البيئات الهشة والمتضررة من النزاعات والمعرضة للخطر، لا سيما على مستوى الرعاية الأولية، وأن الأمراض غير السارية لم تُدرَج بعدُ رسميًّا في الكثير من برامج العمل الصحية الوطنية، أو الجهود الوطنية الرامية إلى توسيع نطاق حزم المنافع الوطنية، في إطار نهج يشمل جميع الأخطار وإعادة البناء على نحو أفضل، من أجل التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها؛

وإذْ تدرك أن حالات الطوارئ الإنسانية كثيرًا ما تُعطِّل تقديم الخدمات الصحية للمصابين بالأمراض غير السارية بسبب تضرر المرافق الصحية أو تدميرها، ومحدودية الوصول إلى العاملين الصحيين، وعدم توفر الأدوية وغيرها من المستلزمات، والصعوبات في الوصول الجسدي إلى المرافق الصحية، وأن التدبير العلاجي للأمراض غير السارية أمرٌ صعب عمومًا في الأوضاع الإنسانية؛

وإذْ تُقرُّ بغياب إرشادات شاملة بشأن الخدمات الصحية الأساسية للأمراض غير السارية في حالات الطوارئ، والافتقار إلى نماذج لتقديم الخدمات، والترتيبات المالية واللوجستية التي تضمن تقديم هذه الخدمات؛

وإذْ تعترف بأن التحديات التي يواجهها المتعايشون مع الأمراض غير السارية خلال الطوارئ من الممكن أن تؤدي إلى زيادة الوفيات والمراضة، وأن المضاعفات المرتبطة بالأمراض غير السارية أعلى في حالات الطوارئ، وأن المتعايشين مع هذه الأمراض أكثر عرضة للخطر في أثناء الطوارئ؛

وإذْ تدرك أن حالات الطوارئ تُعَد الخطر الأكبر أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لما ينجم عنها من اضطراب كبير في الخدمات الصحية، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور الحصائل الصحية وزيادات هائلة في الاحتياجات المباشرة؛

وإذْ تعترف بأن التصدِّي للأمراض غير السارية في حالات الطوارئ أمر بالغ الأهمية لتنفيذ رؤية 2023، وتحقيق الغاية 3-4 من أهداف التنمية المستدامة الرامية إلى تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية (غير السارية) بمقدار الثلث بحلول عام 2030؛

وإذْ تعي أن جائحة كوفيد-19 قد شددت على أهمية الصحة العامة الأساسية والنظم الصحية القوية والتأهب للطوارئ، فضلًا عن قدرة السكان على الصمود أمام ظهور فيروس جديد، أو حدوث جائحة أخرى؛

وإذْ تشير إلى الاجتماعات العالمية والإقليمية التي عُقِدت في القاهرة، مصر في كانون الأول/ ديسمبر 2022، والمُدخلات التي وردت خلال الاجتماع التشاوري مع الدول الأعضاء في حزيران/ يونيو 2023، والتوصيات التي انبثقت عن هذه الاجتماعات بشأن التصدِّي للأمراض غير السارية في خطط التأهب والاستجابة للطوارئ؛

1. **تعتمد** إطار العمل الإقليمي بشأن التصدي للأمراض غير السارية في حالات الطوارئ؛

2. **وتحثُّ الدول الأعضاء على** تنفيذ مجموعة من التدخلات الاستراتيجية والإجراءات ذات الأولوية للتصدي للأمراض غير السارية في حالات الطوارئ في الإقليم، مع التركيز بوجه خاص على ما يلي:

1.2 الاعتراف بالعبء المتزايد للأمراض غير السارية، وضعف المتعايشين معها في حالات الطوارئ، وإدماج الرعاية الخاصة بها في إجراءات التشغيل الموحدة والمبادئ التوجيهية بشأن الاستجابة للطوارئ؛

2.2 وتعزيز التنسيق والتعاون مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، لإدماج الأمراض غير السارية بفعالية في جميع جوانب الاستجابة لحالات الطوارئ والتأهب لها والتعافي منها، واعتماد نهج يشمل جميع الأخطار، وتلبية الاحتياجات الصحية ذات الأولوية المتعلقة بالأمراض غير السارية؛

3.2 وتأمين التمويل الكافي، في حالات الطوارئ والمراحل الانتقالية، لرعاية الأمراض غير السارية، الذي تتطلبه الاستجابة للطوارئ والتعافي منها، وبناء قدرة النظم الصحية على الصمود؛

4.2 وضمان إتاحة الرعاية الأساسية للأمراض غير السارية، التي تشمل رعاية المضاعفات الحادة، من خلال تكييف نماذج تقديم خدمات الأمراض غير السارية، والتوسُّع في خدمات الرعاية الصحية الأساسية لهذه الأمراض، في إطار حزمة للحد الأدنى من المنافع، على أن يشمل ذلك الحلول الرقمية والمبتكرة؛

5.2 وإعطاء الأولوية لأدوية الأمراض غير السارية وتكنولوجياتها وإمداداتها الأساسية والمأمونة والميسورة التكلفة والجيدة والفعالة، وشراؤها ونشرها، والحفاظ على استمرارية الأدوية في حالات الطوارئ؛

6.2 والإقرار بأهمية المشاركة المجتمعية ومشاركة الأفراد الذين مروا بتجارب مع هذه الأمراض، وإشراكهم باستمرار في تلبية احتياجات الأمراض غير السارية في أثناء الطوارئ؛

7.2 والعمل مع الشركاء الميدانيين، مثل سائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، الذين يقدمون خدمات صحية في الخطوط الأمامية، والتعاون معهم لضمان إعطاء الأولوية إلى رعاية الأمراض غير السارية؛

8.2 وبناء قدرات القوى العاملة الصحية على التدبير العلاجي الفعال للأمراض غير السارية، بوسائل منها تكييف حزم وأدوات المنظمة ذات الصلة والاستفادة منها، مثل حزمة المنظمة للتدخلات الأساسية الخاصة بالأمراض غير السارية في الرعاية الصحية الأولية، وحزمة هارتس (HEARTS) التقنية للتدبير العلاجي لأمراض القلب والأوعية الدموية في الرعاية الصحية الأولية؛

9.2 وتنفيذ عمليات فعالة لرصد وترصُّد وتقييم تقديم خدمات الأمراض غير السارية خلال مراحل التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها والتعافي منها؛

10.2 وأداء دور استباقي في قيادة خطة بحوث الأمراض غير السارية في حالات الطوارئ والنهوض بها، ومن ذلك التقييمات التشغيلية، والبحوث التنفيذية، واستخلاص الرؤى من التجارب السابقة، مثل جائحة كوفيد-19 والحالات القُطرية الخاصة؛

3. وتطلب من المدير الإقليمي ما يلي:

1.3 تقديم الدعم التقني المناسب إلى الدول الأعضاء لتنفيذ الإطار الإقليمي بوصفه جزءًا لا يتجزأ من الخطط الوطنية للتأهب والاستجابة وخطط الاستجابة الإنسانية، ورصد التقدم المحرز في بلوغ غاياته؛

2.3 وتعزيز الشراكات وتوثيق أواصر التعاون مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، ومنها وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة التنفيذية، من أجل دعم الدول الأعضاء في تنفيذ إطار العمل الإقليمي، والدعوة إلى زيادة تخصيص الموارد اللازمة للتصدي للأمراض غير السارية في حالات الطوارئ؛

3.3 وتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى اللجنة الإقليمية في دوراتها الثانية والسبعين والرابعة والسبعين والسادسة والسبعين.